

وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييز الصحيح من غيره

لم يكتف العلماء فى التزام الإسناد والتثبت من الأحاديث بالرحلة، ومراجعة الأحاديث، ودراسة الأسانيد والطرق، وإنما ضموا مع هذا تقسيم الحديث إلى درجات:

صحيح، وحسن وضعيف، وذلك لمعرفة القوى من الضعيف وما يقبل وما يرد، ولم يعرف الحسن فى القرن الثانى الهجرى، وإنما عرف فيما بعد^(١). وكتاب أبى عيسى الترمذى أصل فى معرفة الحسن قال ابن الصلاح: وإن وجد فى متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التى قبله (أحمد والبخارى وغيرهما).

وقد وضع العلماء قواعد يعرفون بها الحديث الموضوع وبينوا العلامات الدالة على وضعه، منها: ما هو فى السند، ومنها ما هو فى المتن. أما العلامات الدالة على الوضع فى السند فأهمها:

١ - أن يكون راوى الحديث معروفاً بالكذب ويتفرد برواية الحديث ولا يرويه ثقة غيره.

٢ - إقرار واضع الحديث بوضعه، كما أقر ميسرة بن عبد ربه الفارسى أنه وضع أحاديث فى فضائل القرآن^(٢).

٣ - ما يقوم مقام الاعتراف بالوضع بأن يكون هناك قرينة مانعة من صحة الحديث: كأن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقاؤه به، أو ولد بعد وفاته، أو لم يدخل المكان الذى ادعى سماعه فيه، وهذا يعرف عن طريق دراسة تاريخ مولد الرواة، وإقامتهم ورحلاتهم ووفاتهم.

(٢) الباعث الحثيث ص ٨١.

(١) تدريب الراوى للسيوطى.